

أكد ضرورة البدء في تنفيذ خطط استثمارية تعتمد على إنشاء مدن صناعية متكاملة

## بادي الدوسري: الحكومة غير جادة في معالجة

## اختلالات التركيبة السكانية.. ومفهوم «التكويت»

## تحول إلى «تكويد» للعمالة الوافدة

إجري الحوار: محمد الدشيش

رأي مرشح الدائرة الخامسة د. بادي حسين الدوسري ضرورة معالجة الاختلالات الاقتصادية المترتبة على تدني أسعار النفط وأنه يجب التركيز على وقف الهدر في المصروفات التي لا عائد منها على المواطن. واتخاذ إجراءات عملية تجاه تعظيم الاستفادة من الإيرادات النفطية مع الحرص في الوقت ذاته على تنويع الإيرادات غير النفطية وتخفيف حدة الاعتماد على مصدر احادي للدخل وما ينطوي عليه من مخاطر وتداعيات سلبية كثيرة. وشدد الدوسري في لقاء مع «الانباء» على ضرورة بدء الدولة في تنفيذ خطط استثمارية طموحة تعتمد على إنشاء مدن صناعية متكاملة مع ضرورة التركيز على تحقيق أعلى معدلات الاستفادة من النفط والمواد الخام المتاحة من خلال التوسع في قاعدة المشاريع النفطية والبدء في تنفيذ منظومة جديدة من تلك المشاريع التي يمكن أن تخلق مزيداً من فرص العمل واستيعاب الطاقات الشبابية. ورأى الدوسري أن الطريق السليم والنقطة الجوهرية في تعديل التركيبة السكانية يرتكز على ضرورة السير بشكل أكثر فاعلية نحو تكويت جميع الوظائف والمهن التي عليها إقبال من المواطن مع اقتصر استمرار تشغيل العمالة الأجنبية على الوظائف والتخصصات «النادرة» وفي حدود الاحتياج الفني والمهني. وأشار الدوسري إلى أن الأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بالكويت تحتاج إلى حكومة من وزراء تكنولوجيات ومجلس قومي قادر على مواجهة التحديات وقراءة المستقبل في ظل المعطيات والأحداث الإقليمية والعالمية التي نعيشها. مؤكداً ثقته في اختيارات الشعب الكويتي.. وإلى تفاصيل اللقاء:

التركيبة السكانية أو حتى في خلق فرص عمل مناسبة للشباب وأن الأوان لا تخطأ خطوات جادة في شأن زيادة نسبة التكويت في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص نظراً للفجوة الكبيرة التي تهدد الأمن المجتمعي بين قوة العمل الوطنية والتي تقدر بنحو 400 ألف مواطن والعمالة الوافدة والتي تتجاوز نحو 2,140 مل..»

إذن ترى أن الحكومة قد تخلت عن دورها في تنفيذ سياسة التكويت؟  
● الحكومة للأسف تخلت بشكل واضح وجلي عن خطة «تكويت الوظائف» ما ساهم في مزيد من اختلالات التركيبة السكانية وما ترتب على ذلك من آثار سلبية وانعكاس ذلك بدوره على القطاع الخاص الذي شهد ارتفاعاً مطرداً لنسبة العمالة الوافدة مقارنة بقوة العمل الوطنية. لكن ما أود التأكيد عليه أن التحديات الإقليمية التي تعيشها المنطقة تحتم أهمية وسرعة «التكويت» في المواقع الحساسة أيضاً كانت صفة ونوعية الوظائف سواء كانت أمنية أو معلوماتية أو عسكرية، والأمم بات يحتاجاً وبقوة حاسمة تراعي مصالح الدولة وأمنها من جهة واحتياجات الشباب للوظائف من جهة أخرى.

كيف تنظر إلى الوضع التعليمي في الكويت وكما هو حال أنت راضٍ عن مستواه؟

● ليس هناك تقدم أو تنمية دون وجود اهتمام حقيقي بالعملية التعليمية بمختلف أركانها وهذا يحتاج إلى رؤية واضحة لتطوير المنظومة التعليمية التي نتطلع إليها ونرى أهمية إعادة النظر في المناهج الدراسية لتتواءم مع متطلبات العصر. وثانياً الإهتمام بالوضع المعيشي للمعلم وتوفير فرص التدريب والتأهيل المناسبة له التي تمكنه من أداء رسالته على النحو المطلوب. وثالثاً الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال لتحقيق التطلعات التي يصبو إليها المجتمع الكويتي، فالنظام التعليمي الجيد هو دون شك من يقود إلى نهضة وتنمية حقيقة فالاستثمار في العنصر البشري أصبح من أهم أنواع الاستثمار.

أخيراً كيف ترى مستوى الخدمات في الدائرة الخامسة؟

● الدائرة الخامسة جزء من الكويت وتعاني مما تعاني منه الكويت بمحافظاتها ودوائرها ومناطقها، فهي تفتقد للمستشفيات والمعاهد والجامعات والمستوصفات بل أضف إلى ذلك التلوث البيئي الرهيب الذي تعاني منه المنطقة الجنوبية.

في الختام هل من كلمة أخيرة لكم؟

● نشق في وعي الشعب الكويتي ونتمنى من الجميع حسن الاختيار، فالمرحلة الحالية بالغة الدقة والأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بالكويت يشوبها القلق وتحتاج إلى الحيطة والحذر وعليه فإننا نحتاج حكومة من وزراء تكنولوجيات ومجلس قومي قادر على مواجهة التحديات وقراءة المستقبل في ظل المعطيات والأحداث الإقليمية والعالمية التي نعيشها، وختاماً نؤكد أننا نشق بإذن الله في اختيارات الشعب الكويتي ووفق الله الجميع لما فيه مصلحة الكويت وأهلها.

هذا يقودنا إلى قضية البطالة التي يعاني منها الشباب فكيف يمكن إيجاد الحلول المناسبة لها؟

● دعني أشير إلى بعض الأرقام التي يندفعي عليها أخذها بالحسبان عند التحدث عن تلك القضية، حيث أن عدد العاطلين عن العمل أو الذين لم ينتظروا دورهم وصل إلى 21 ألف شاب فضلاً عن 12 إلى 13 ألف خريج سنوياً وهذا يبين مدى الحاجة التي نظرة وخطط ومشاريع توسعية قادرة على استيعاب تلك الأعداد، فالدور طويل والوظائف فيها شح، والخيارات قليلة، والقطاع الخاص طارد، والقطاع الحكومي غير قادر على استيعاب الشباب وأفكارهم، وبالتالي نحن في أزمة أخرى، ونرى أهمية إلزام الصناديق الاستثمارية الحكومية بضح مزيد من الاستثمارات داخل الكويت بما يمكن من الوصول إلى حلول عملية وناجعة لمشكلة البطالة التي بدأت تؤرق فئة الشباب في ظل تضاعف الفرص الوظيفية المناسبة مع ضرورة وجود تنسيق كامل ما بين المرافق التعليمية بمختلف مستوياتها ودرجاتها وسوق العمل لخلق نوع من الموازنة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل مع التركيز على أهمية الاستغلال الأمثل للواردات والذي يضمن مستوى متميزاً وحياة كريمة للمواطن وخلق فرص عمل للشباب.

كيف يمكن معالجة اختلالات التركيبة السكانية من وجهة نظركم؟

● الطريق السليم والنقطة الجوهرية في تعديل التركيبة السكانية يرتكز على ضرورة السير بشكل أكثر فاعلية نحو تكويت جميع الوظائف والمهن التي عليها إقبال من المواطن مع اقتصر استمرار تشغيل العمالة الأجنبية على الوظائف والتخصصات «النادرة»، وفي حدود الاحتياج الفني والمهني، وذكرت ذلك في تصريح سابق حيث إن التكويت هو الطريق السليم لمعالجة الاختلالات التركيبة السكانية وذكرت وطالبت بضرورة زيادة نسبة الكويتيين في عقود شركات النفط والقطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 25 إلى 50٪ في ظل طوابير انتظار الشباب الكويتي للوظيفة فتطبيق سياسة التكويت بشكل جدي ستترتب عليه كثير من النتائج الإيجابية.

ما أبرز تلك النتائج خاصة أنك من الداعين دائماً لتطبيق التكويت؟

● على سبيل المثال لا الحصر تعديل التركيبة السكانية، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، مع ضمان القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة لأبنائنا الخريجين بما يضمن لهم العيش بكرامة ورخاء، حيث أن زيادة الكويتيين بنسبة تصل إلى 25٪ سنوياً في إخلال نحو 300 إلى 500 ألف مواطن كويتي محل الوافدين خلال العشر سنوات المقبلة.

لكن هل ترى أن الحكومة جادة في هذا الشأن؟

● الحكومات الكويتية المتعاقبة كثيراً ما أعلنت عن توجه لسياسة «التكويت» في الوظائف وإحلال الكويتيين مكان الوافدين، غير أننا بالنظر لواقعنا نرى «تكويد» للعمالة الوافدة في كل مؤسسات الدولة، وهو ما نستطيع أن نقول معه أن مفهوم «التكويت» تحول إلى «تكويد» للعمالة الوافدة، وهو بدوره ما يعكس أن الحكومة غير جادة في معالجة اختلالات

كيف ترى مستوى الخدمة الصحية المقدمة لأهالي الدائرة الخامسة؟

● ليس بادل على سوء مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمواطن من طول أمد المواعيد التي تمتد إلى أشهر وعدم توافر الأسرة ونقص الأدوية وتجاهل المطالبات العديدة في شأن إنشاء مستشفى آخر لمواجهة الازدياد السكاني المرتفع في مناطق الدائرة، فمستشفى العبدان بإمكانياته الحالية لم يعد قادراً على تلبية الاحتياجات في ظل الفجوة بين أعداد المرشحين والسعة السريرية المتاحة في المستشفى وتأثير ذلك على مستوى الخدمة وجودتها وهو ما يستلزم بدوره التوسع في إنشاء مراكز طبية متخصصة لسد الفجوة التي أصبحت ظاهرة للعيان، كما طالبنا في هذا الشأن بتحديث مستشفى شركة نفط الكويت القديم وتحويله إلى مستشفى متخصص لأمراض النساء والولادة عقب افتتاح مستشفى الأحمدى الجديد الذي قارب على الانتهاء وتسليمه تمهيداً للتشغيل 2017، حيث إن تحديث المستشفى القديم واستغلاله بتحويله لمستشفى متخصص لأمراض النساء والولادة سيخفف دون شك الضغط على قسم الولادة في مستشفى العبدان وسيسد إلى معاناة ذهاب بعض الحالات إلى مستشفى الولادة في ظل بعد المسافة بين مناطق الدائرة الخامسة ومستشفى المتعشة للعلاج بالخارج بما يضمن بشكل جلي ابتعاد المستحقين، فسوء الإدارة لهذا الملف ترتب عليه امتحان لكرامة المرضى الكويتيين في الخارج، وعليه فقد بات من الضروري العمل على تحسين منظومة العمل الصحية وفق استراتيجية واضحة وتحرك جاد ينتشلها من حالة التردّي التي تعيشها بعد أن أصبح تردّي مستوى الخدمة المقدمة للمواطن داءً مزمناً يحتاج إلى استئصال.

من وجهة نظركم كيف يمكن معالجة الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط؟

● للأسف الحلول الحكومية لمعالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط لم تات سوى على جيب المواطن وهو ما نعتبره خطأ أحضر في ظل ضعف الدخل لشريحة الأعظم من الشعب بل ما نؤكد عليه أن معالجة الاختلالات الاقتصادية على حساب جيب المواطن هي بمنزلة خطئية وليس خطأ.. لكن عندما تسألني عن السبل السليمة لمعالجة تلك التداعيات فأني أرى أولاً ضرورة معالجة الاختلالات التي تعترى الموازنة العامة للدولة وأوجه الهدر في المصروفات التي لا عائد منها على المواطن الكويتي، وثانياً على الحكومة إثبات جدتها في اتخاذ إجراءات عملية اتجاه تعظيم الإيرادات غير النفطية وتنويعها لتخفيف حدة الاعتماد على مصدر احادي للدخل وما ينطوي عليه من مخاطر وتداعيات سلبية كثيرة. وثالثاً على الدولة البدء في تنفيذ خطط استثمارية طموحة تعتمد على إنشاء مدن صناعية متكاملة مع ضرورة التركيز على تحقيق أعلى معدلات الاستفادة من النفط والمواد الخام المتاحة والبدء في تنفيذ منظومة جديدة من تلك المشاريع التي يمكن لها خلق مزيد من فرص العمل واستيعاب الطاقات الشبابية.

مناطق الدائرة الخامسة بحاجة لمراكز طبية متخصصة لسد الفجوة بين المرشحين والسعة السريرية لمستشفى العبدان

ضرورة تحقيق أعلى معدلات الاستفادة من النفط الخام من خلال التوسع في قاعدة مشاريع البتروكيماويات

ضرورة زيادة تكويت عقود شركات النفط والقطاع الخاص بنسبة 50٪

«التكويت» الطريق السليم لمعالجة اختلالات التركيبة السكانية

التحديات الإقليمية التي تعيشها

المنطقة تحتم أهمية وسرعة «التكويت»

في المواقع الحساسة

على الدولة تحقيق أعلى معدلات

الاستفادة من النفط وتنويع الإيرادات

غير النفطية